(اهم الاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة تحدي الهجرة)

الباحثة : عفراء جاسم محمد أ.د شذى زكي حسن

كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية

afraa-alshammari١@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

منذ عام ٢٠١٤ شهدت القارة الأوروبية تحولاً جذرياً وغير مسبوق في سياسات الهجرة لم تكن هذه الأزمة مجرد موجة عابرة، بل كانت نقطة تحول تاريخية كشفت عن انقسامات عميقة داخل الاتحاد الأوروبي، وأثارت جدلاً واسعاً حول التوازن بين المسؤولية الإنسانية والسيادة الوطنية وأمن الحدود، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية. أجبرت الأزمة دول الاتحاد الأوروبي على إعادة النظر في استراتيجياتها، مما أدى إلى اعتماد تدابير سياسية متعددة ومتنوعة تهدف إلى وقف تدفق المهاجرين وكان لهذه التدابير تأثير عميق على المشهد السياسي والاجتماعي للقارة.

فمنذ وصول المهاجرين الى الدول الأوروبية سعت تلك الدول الى تبني استراتيجيات متعددة ومختلفة للتعامل مع المهاجرين وللحد من ظاهرة الهجرة بأنواعها واهمها الهجرة غير الشرعية وتنظيمها وتخفيف وطأة تداعياتها السياسية و الأمنية

والاقتصادية وذلك من خلال إيجاد معالجات داعمة لها عبر إجراءات عديدة ، لذلك ستكون الدراسة مقسمة على ثلاث محاور كل محور يوضح نوع معين من هذه الاستراتيجيات ويمكن تسميتها بالمعالجات او الإجراءات لمعالجة او تخفيف تأثير الهجرة حيث سيكون المحور الأول عن الإجراءات السياسية والمحور الثاني سيكون عن الإجراءات القانونية والأمنية واما المحور الثالث فهو عن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية .

Key European strategies to address the migration challenge

:Abstract

Since ٢٠١٤, the European continent has witnessed a radical and unprecedented shift in migration policies. This crisis was not merely a passing wave, but a historical turning point that revealed deep divisions within the European Union and sparked widespread debate about the balance between humanitarian responsibility, national sovereignty, and border security, as stipulated in international agreements. The crisis

forced EU member states to reconsider their strategies, leading to the adoption of numerous and diverse political measures aimed at stemming the flow of migrants. These measures have had a profound impact on the continent's political and social landscape.

Since the arrival of migrants in European countries, these countries have sought to adopt multiple and varied strategies to manage migration, reduce its various forms, and, most importantly, regulate and mitigate its political, security, and economic repercussions. This has been achieved through the development of supportive approaches via numerous measures. Therefore, this study will be divided into three main sections, each highlighting a specific type of these strategies, which can be termed "treatments" or "measures" for addressing or mitigating the impact of migration. The first section will focus on political measures, the second on legal and security measures, and the third on economic and social measures

المقدمة:

كان عام ٢٠١٤ نقطة تحول في العمل الأوروبي نحو "الحل"، محولاً الهجرة من قضية اجتماعية واقتصادية إلى قضية أمنية وسياسية على أجندة الاتحاد الأوروبي، وقد أدى ذلك إلى اعتماد إستراتيجيات وسياسات أكثر صرامة وزيادة التعاون مع

دول المنشأ، وخاصة في غرب أفريقيا، فكان جزء من الاستراتيجية الأمنية هي دعم وانشاء وكالات امنية متخصصة بأمن الحدود، حيث كثفت الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس) أنشطتها بشكل ملحوظ وتتولى الوكالة مسؤولية تنسيق التعاون الوظيفي بين الدول الأعضاء في حماية الحدود الخارجية وحماية طرق الهجرة الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط حيث أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع دول مثل ليبيا ومصر والمغرب العربي وغيرها لوقف تدفق المهاجرين. وتشمل هذه الاتفاقيات تقديم مساعدات مالية وإنمائية لهذه الدول لتعزيز أمن الحدود ومكافحة شبكات الاتجار غير المشروع. تغيير في سياسات تسليم المجرمين: تم اعتماد سياسات جديدة، مثل "الاتفاقية الجديدة للهجرة وتسليم المجرمين"، بهدف تسريع عمليات الترحيل إلى "دول آمنة" (دول المنشأ والعبور)، بالإضافة الى إستراتيجيات أخرى مثل سياسة الاندماج التي تهدف الى دمج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية من اجل تقليل خطرهم وجعلهم افراد فاعلين في المجتمع وكذلك الاستفادة منهم ، وأيضا من اهم الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية هي التشديد بالقوانين والإجراءات التي تحص المهاجرين واقامتهم وجعلها تمتاز بالصعوبة بعد ان كانت مفتوحة وبشكل سهل وممكن الحصول .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على اهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الدول الأوروبية في مواجهة تحدي الهجرة وخصوصا بعد عام ٢٠١٤ حيث كانت اعداد المهاجرين في تزايد مستمر، بالإضافة الى معرفة اهم الإجراءات الأمنية والسياسية

والاقتصادية التي اتبعتها الدول الأوروبية للمحافظة على مجتمعاتها من الهجرة وتبعاتها بكافة الاشكال.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث بانه الى **أي مدى نجحت الاستراتيجيات الأوروبية بعد ٢٠١٤م في الحد من الهجرة وكيف تعاملت معها دون الاخلال بالجانب الإنساني و القانوني**، ومن هذه الإشكالية يتفرع عدة أسئلة فرعية:

- كم الية واجراء اتبعتها الدول الأوروبية لمواجهة الهجرة؟
- هل اقتصرت السياسة الأوروبية على دول معينة ام كانت هناك سياسة مشتركة؟
- كيف اثرت الهجرة في المجتمعات الأوروبية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها ان الهجرة واعدادها المتزايدة وخصوصا بعد عام شكلت ٢٠١٤ تحدي واضح وصريح يهدد الامن الأوروبي الامر الذي أدى الى اتباع استراتيجيات متعددة لمواجهة وتخفيف حدة هذا الخطر على مجتمعاتها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي ، الذي يهدف الى دراسة وتحليل الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول الأوروبية في مواجهة الهجرة من خلال استعراض اهم الاستراتيجيات المتبعة في ذلك ، إضافة الى ذلك تم استخدام المنهج التاريخي ذلك لتتبع الاحداث التاريخية خلال ازدياد اعداد المهاجرين بعد عام ٢٠١٤.

المحور الأول: الإجراءات السياسية الأوروبية تجاه الهجرة:

لفهم طبيعة الإجراءات الأوروبية، من الضروري معرفة أسباب هذه الأزمة وان كان بشكل مختصر، تتمثل الأسباب الرئيسية لتدفق المهاجرين من الشرق الأوسط وخصوصا المنطقة العربية، هي الصراعات والنزاعات المسلحة ولا سيما الحرب الأهلية في سوريا، التي شردت أكثر من ١٣ مليون شخص، فضلاً عن الاضطرابات السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية في دول مثل ليبيا والعراق. وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة الكثيرين إلى البحث عن الأمان والفرص في أوروبا، مستغلين شبكات التهريب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. من ناحية أخرى، كان لهذه الهجرة عواقب وخيمة على الدول الأوروبية. فمن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ارتفعت تكاليف اللاجئين بشكل ملحوظ، وبرزت مشاكل حقيقية في اندماج المهاجرين اجتماعيا في المجتمعات التي يعيشون فيها. أما سياسيًا، فقد غيّرت الأزمة المشهد السياسي بشكل كبير، وتبنت الأحزاب اليمينية في جميع أنحاء القارة خطابًا معاديًا للهجرة. وقد أدى ذلك إلى توترات في العلاقات الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بمسألة توزيع اللاجئين،

حيث رفضت بعض الدول، مثل المجر وبولندا، قبول حصصها (زين ٢٠٠٢ ، ٥٠-٦٠)

استجابةً لهذه التحديات، اعتمدت الدول الأوروبية عددًا من التدابير السياسية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ- تعزيز أمن الحدود: وقد تأكد ذلك بتوقيع اتفاقية تعاون مع تركيا عام ٢٠١٦ تهدف إلى وقف تدفق المهاجرين إلى بحر إيجة مقابل ٦ مليارات يورو كمساعدات مالية أوروبية لتركيا. وقد تم تعزيز فرونتكس (الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل)، وتوسعت ميزانيتها وصلاحياتها، وقامت دول مثل المجر ببناء مئات الكيلومترات من الأسوار الحدودية (dupount 2022)

ب - التعاون مع دول المنشأ والعبور: وقعت اتفاقيات مع ليبيا لمنع قوارب المهاجرين من دخول البحر الأبيض المتوسط، والتي انتقدتها منظمات حقوق الإنسان لانتهاكاتها بحق المهاجرين. وتحت شعار "معالجة الأسباب الجذرية للهجرة"، أُطلقت مبادرات استثمارية في دول المنشأ والعبور لتحسين الظروف المعيشية والحد من حوافز الهجرة (سلمان ، ٦٥-٨٠)

ج - شددت العديد من الدول قوانين اللجوء، وفرضت شروطًا أكثر صرامة لقبول الطلبات، وطبقت عددًا من السياسات الوقائية، بما في ذلك تسريع عمليات الترحيل وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية (ياسين ٢٠٢٤) .

تُظهر هذه الإجراءات أن أوروبا قد انتقلت من سياسة "الباب المفتوح" التي اعتمدتها بعض الدول في البداية إلى سياسة أكثر صرامة تركز على السيطرة والوقاية. لقد تخلّت أوروبا عن سياسة اللجوء السهل، واعتمدت استراتيجياتٍ تهدف إلى السيطرة

على أزمة الهجرة من خلال ضبط الحدود والتعاون مع الدول المجاورة. تُثير هذه التغييرات في السياسات تساؤلاتٍ عديدة حول فعاليتها على المدى الطويل، وتأثيرها على حقوق المهاجرين، ومستقبل الهوية الأوروبية.

لذلك يجب توضيح اهم الاستراتيجيات السياسية التي استخدمتها الدول الأوروبية بشكل أوضح :

اولا: السياسة الخارجية المشتركة

تعد قضية الهجرة قضية معقّدة تثير خلافاتٍ عميقة بين دول الاتحاد الأوروبي، مما يعيق وضع استراتيجية مشتركة وفعالة. يكمن الاختلاف في عدة عوامل رئيسية. فلكل دولة مصالحها الخاصة وقوانينها المحلية التي تنظم سياساتها الخاصة. على سبيل المثال، تتبنى دول مثل إيطاليا واليونان موقفا مقيد تجاه الهجرة نظرا لفرصها الواسعة أمام المهاجرين، بينما تتبنى دول أخرى مثل ألمانيا والسويد سياسات اكثر انفتاحا نظرا لظروف سوق العمل والفرص الاقتصادية والاجتماعية (محمد ٢٠٢٣ ، ١٥-٣٠) .

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الدول الأوروبية تحديات كبيرة في التوصل إلى اتفاقيات بشأن توزيع أعداد اللاجئين أو ترتيبات التعاون مع دول المنشأ والمقصد. ورغم أن الهجرة تمثل قضية رئيسية على أجندة الاتحاد الأوروبي، إلا أن غياب التوافق يعيق وضع حلول شاملة ودائمة. على الرغم من عدم وجود سياسة واحدة محددة (فاطي ٢٠٢٢) يمكن تلخيص النهج الأوروبي الحالي في عدد من السيناريوهات الفردية والثنائية. أبرمت بعض الدول الأوروبية اتفاقياتٍ ثنائيةً مع دول المنشأ والعبور مثل تركيا وليبيا لغرض استقبال اللاجئين. وتقدّم مساعدات إضافيةٌ لهذه الدول لمعالجة

الأسباب الجذرية كالفقر والصراع. وتعد مراقبة الحدود الخارجية للحد من الهجرة غير النظامية أولويةً مشتركة وان كانت ليست سياسة خارجية مشتركة وموحدة للسيطرة على الهجرة. فالحقيقة هي أن المواقف والسياسات متباينة للغاية، مما يبرز صعوبة التوفيق بين المصالح المتباينة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (محمود ٢٠٢٤) حيث تم التأكيد والاعتماد على عدت نقاط مهمة في هذا الجانب من اهم ذلك:

١-التعاون مع دول المنشأ والعبور : منذ عام ٢٠١٤، وخاصةً في سياق الأزمات والصراعات السياسية والاقتصادية في المنطقة، أدى تزايد الهجرة غير النظامية من الدول العربية إلى أوروبا إلى ظهور أشكال جديدة من التعاون بين الدول العربية المصدرة والمستقبلة والاتحاد الأوروبي. يهدف هذا التعاون إلى ضبط وإدارة تدفقات الهجرة من خلال نهج متعدد الجوانب، يشمل القضايا الأمنية والإنسانية والتنموية.

مع بذل دول العبور، مثل تونس وليبيا ومصر والمغرب، جهودا أكبر لمراقبة حدودها ومنع قوارب المهاجرين من الوصول إلى أوروبا، يُعدّ خط الأنابيب أحد الركائز الرئيسية للتعاون. من خلال البعثات الأوروبية، مثل عملية صوفيا، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي واللوجستي لتعزيز قدرات دول العبور من خلال تدريب وتجهيز أفراد خفر السواحل.

٢- سياسة الاتفاقيات مع دول العبور: ركز الاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاقيات مع دول عبور رئيسية مثل تركيا، تونس، ومصر. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تقديم مساعدات مالية وتنموية لهذه الدول مقابل تشديد الرقابة على حدودها ومنع المهاجرين من العبور. بناء القدرات يدعم الاتحاد الأوروبي دول المنشأ والعبور في

تدريب قوات خفر السواحل وحرس الحدود، وتزويدها بالمعدات اللازمة لمنع قوارب المهاجرين من الإبحار والترحيل القسري، أدى ذلك التعاون خاصةً بعد أزمة ٢٠١٥، إلى خفض أعداد الوافدين بشكل كبير على المدى القصير عبر طرق معينة. أدى ذلك الى التحول في المسارات لم يوقف التعاون الهجرة بالكامل، بل دفع المهاجرين إلى البحث عن طرق أكثر خطورة (DAIVID 2024) مما أدى إلى ارتفاع أعداد الوفيات والمفقودين في البحر المتوسط.

ثانيا: سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة

يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا محوريًا في تصميم وتنفيذ سياسات لمنع الهجرة غير النظامية والحد منها وقد وضعت هذه الاستراتيجية، وهي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية مترابطة: تعزيز مراقبة الحدود، وتوطيد التعاون مع دول المنشأ والمقصد، وتحسين سياسات الحجر الصحي والعودة (DAIVID 2024)

من ركائز هذه السياسة تعزيز أمن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، عزز الاتحاد الأوروبي صلاحيات وقدرات المديرية الأوروبية للأمن الساحلي والبحري (فرونتكس)، وقد دفعها ذلك إلى تطبيق إجراءات فحص أكثر صرامة عند نقاط الدخول، بما في ذلك التحقق من هوية المهاجرين وإجراء فحوصات أمنية وصحية. وتهدف هذه الإجراءات إلى منع دخول المهاجرين غير النظاميين وتحديد هوية طالبي اللجوء بشكل فعال، مما يُسهّل تقييمهم والإبلاغ عنهم وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها (زين ٢٠٢٢ ، ٥٠– ٦٥)

يدرك الاتحاد الأوروبي أن الحل العملي لا يكمن فقط في تأمين حدوده، بل أيضا في معالجة أسباب الهجرة من المصدر. ولتحقيق هذه الغاية، أطلق الاتحاد

الأوروبي استراتيجيةً تسمى "الشراكات الشاملة" مع دول في غرب أفريقيا والشرق الأوسط، مثل إثيوبيا ومصر وموريتانيا. وتعد هذه الشراكات اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تحقيق منفعة متبادلة، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي لهذه الدول دعما ماليا واستثمارات تنموية مقابل التزامها بالحد من شبكات الهجرة غير الشرعية والتعاون في مكافحة الاتجار بالبشر. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير بدائل اقتصادية ومستقبل أفضل للشباب في بلدانهم، مما يقلل من عوائق الفقر (بن جماعة ٢٠٠٩ ، ٣٧)

اعتمد الاتحاد الأوروبي "الميثاق الجديد بشأن اللجوء والعودة"، وهو مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى ضمان عودة أكثر اكتمالا لطالبي اللجوء غير المؤهلين للحماية، بهدف تحقيق عودة أكثر شمولًا. وفي الوقت نفسه، يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما أكبر لسياسات العودة السريعة، التي تهدف إلى إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان العبور. ولضمان نجاح هذه السياسة، يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة لإعادة إدماج العائدين، وتشجيع العودة الطوعية، والحد من الإعادة القسرية. لقد تغير نهج الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة بشكل كبير، حيث انتقل من نهج إداري ناعم إلى نهج أقوى بكثير يؤكد على الوقاية والشفافية، وأصبحت القضية برمتها مسألة شفافية ، على الرغم من شراكات الاتحاد الأوروبي مع دول مثل تونس ومصر، تُظهر الإحصاءات أن هذه الشراكات لم توقف تدفق المهاجرين. ويؤكد هذا أن الظروف في بلدان المنشأ، كالصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لا تزال تشكل الدافع الرئيسي لتدفقات المهاجرين. فعلى سبيل المثال، يشكل السوريون والأفغان النسبة الأكبر من طالبي اللجوء في الاتحاد

الأوروبي، مما يشير إلى أنه بغض النظر عن سياسات الاتحاد الأوروبي، فإن الظروف في بلدانهم تؤثر على قرارات الهجرة. وهذا يُظهر أن الحلول الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة أسباب الهجرة (الشريف ٢٠٢٢) على الصعيد الاقتصادي، تسلط إحصاءات صندوق النقد الدولي الضوء على جانب إيجابي غالبا ما يغفل في نقاشات الهجرة. بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، زاد صافي الهجرة إلى منطقة اليورو الناتج الاقتصادي المحتمل بنحو ٠,٥% بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يشير إلى أن الهجرة يمكن أن تكون محركا للنمو الاقتصادي، لا سيما في ظل تزايد شيخوخة سكان أوروبا. ويضيف هذا بعدا مهما للنقاش، إذ يظهر أن اللاجئين قد لا يشكلون عبئا فحسب، بل مصدر قوة اقتصادية أيضا.

بشكل عام، تظهر الإحصاءات أن سياسات الاتحاد الأوروبي كان لها تأثير متباين؛ فقد نجحت في التخفيف من آثار الهجرة غير النظامية من بعض النواحي، لكنها لم توقفها تماما، ولم تعالج أسبابها الجذرية. في الوقت نفسه، تشير الإحصاءات أيضا إلى الدور الاقتصادي الإيجابي للمهاجرين في المجتمعات الأوروبية.

المحور الثاني: الإجراءات القانونية والأمنية:

من اهم الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية وفق استراتيجيات معينة ومشتركة لمواجهة تحدي الهجرة هي الإجراءات القانونية وجاءت بالنقطة أولا ثم الإجراءات الأمنية بعدها وجاءت بشكل تفصيلي بالنقطة الثانية من هذا المحور

أولا: الإجراءات القانونية:

شهدت الفترة منذ عام ٢٠١٤، وخاصةً "أزمة اللاجئين" عام ٢٠١٥، تغيرا في السياسات والممارسات الأوروبية المتعلقة باللاجئين، وخاصة من الدول العربية المتضررة من النزاعات. وتتجلى هذه العوائق القانونية في عدة مجالات رئيسية، مع انتقال دول الاتحاد الأوروبي من سياسات تقييدية إلى سياسات أكثر تقييدًا. أول هذه الإجراءات هو تعزيز "لائحة دبلن"، وهي التشريع الأساسي الذي يحدد التزامات دول الاتحاد الأوروبي بفحص طلبات اللجوء وتتمثل القاعدة الأساسية في أن أول دولة تدخل بلدًا للاجئين هي المسؤولة عن طلباتهم. وفي أعقاب العدد الكبير من طالبي اللجوء الوافدين، وخاصة من سوريا والعراق (DAIVID 2024 بدأت دول الاتحاد الأوروبي بتطبيق هذا الحكم بشكل أكثر صرامة وقد عانت الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، مثل اليونان وإيطاليا، من ركود اقتصادي، مما وضع ضغوطًا كبيرة على أنظمة التعويض الخاصة بها. لإصلاح النظام، اقترحت "اتفاقية جديدة للهجرة" عام ٢٠٢٠، واعتمدت عام ٢٠٢٤ (ابراهيم ٢٠٢٣) فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية، شددت عدة دول أوروبية قوانين مقاضاة المهاجرين غير الشرعيين والمتاجرين بالبشر. كما أبرم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اتفاقيات مع دول المنشأ والعبور للمهاجرين، مثل تركيا وتونس وليبيا وموريتانيا، للحد من تدفقات الهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز دور القوة الأوروبية للحدود البحرية (فرونتكس) لتعزيز الأمن على طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وخاصة في البحر الأبيض المتوسط (عبد الله ٢٠٢١) في الوقت نفسه، غيرت قوانين اللجوء والحماية معايير منح صفة اللاجئ أو حماية اللجوء في بعض الدول. بدأت بعض الدول بتقديم حماية مؤقتة بدلاً من اللجوء الكامل، مع الحفاظ على

حقوق المهاجرين في لم شمل الأسرة والمزايا الاجتماعية. كما صنفت الدول الأوروبية بعض الدول على أنها "آمنة"، مما يسمح لها برفض طلبات اللجوء من مواطنيها، حتى من مناطق النزاع. وقد عدلت كل دولة قوانينها الوطنية للتعامل مع تدفق اللاجئين. على سبيل المثال، بسطت ألمانيا إجراءات اللجوء، بينما اعتمدت دول أخرى مثل المجر وبولندا إجراءات أكثر صرامة.

شددت بعض الدول أيضاً إجراءات لم شمل الأسرة، مما صعب على المهاجرين الوصول إلى عائلاتهم. وقدمت توصيات أخرى، مثل إثبات الموارد المالية اللازمة لإعالة الأسرة أو الحصول على تصريح إقامة طويلة الأمد قبل التقدم بطلب لم شمل الأسرة، وأيضا شددت العديد من الدول على أهمية الاندماج في المجتمع المضيف، حيث ألزم بعضها اللاجئين بإكمال دورات لغوية وثقافية إلزامية. كما شدّد بعضها الآخر شروط الجنسية، مثل زيادة عدد شروط الإقامة واختبارات الكفاءة اللغوية والثقافية (حسن ٢٠٢٢)

تظهر الإحصاءات الوطنية الصادرة عن منظمات مثل يور وستات تغيرات ملحوظة في عدد طالبي اللجوء من الدول العربية إلى أوروبا، وخاصة من سوريا والعراق، منذ عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى اتجاهات عدد الطلبات الواردة.

شكل السوريون أكبر فئة من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤. ففي عام ٢٠٢٤ وحده، قدم ١٤٧,٩٦٥ سوريا طلب لجوء لهم، بنسبة ١٦,٢٪ من إجمالي الطلبات. وكانت ألمانيا الوجهة الأولى لأكثر من نصف هؤلاء المتقدمين (٥١,٩٪). إلى جانب السوريين، يشكل العراقيون أكبر فئة من طالبي

اللجوء في أوروبا، وقد ازداد عدد طلباتهم بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٤حتى عام ٢٠٢٤.

١- القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

تعالج أوروبا مسألة الهجرة غير النظامية من خلال مجموعة من القوانين والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الرقابة على الحدود وتسريع عمليات الترحيل، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الهجرة غير النظامية جزءا لا يتجزأ من ميثاق الهجرة واللجوء الجديد المعتمد عام ٢٠٢٥. يهدف هذا الميثاق إلى تحقيق التوازن بين التضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء في إدارة الهجرة. يتضمن الميثاق القوانين الرئيسية التالية لائحة إجراءات اللجوء، التي تسرع معالجة طلبات اللجوء على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتشترط تسريع الإجراءات الحدودية لمنع المهاجرين غير المؤهلين للحماية من دخول الاتحاد الأوروبي. لائحة عمليات تفتيش الهجرة، التي تلزم جميع المهاجرين غير النظاميين بالخضوع لفحوصات أولية، بما في ذلك التحقق من الهوية والبيانات البيو مترية. كما ترسي لائحة إدارة الهجرة واللجوء آلية للتضامن الإلزامي بين الدول الأعضاء، حيث يمكن للدول التي تواجه ضغطا هجرةً كبيرا أن تطلب المساعدة من دول أخرى. تعد قوانين الترحيل والإعادة جزءا أساسيا من هذه السياسة، إذ تسعى أوروبا إلى ترحيل الأشخاص الذين لا يملكون حق الإقامة إلى بلدانهم أو "دول ثالثة آمنة" ففي عام ٢٠٢٤، صدر أكثر من ٤٥٣,٣٨٠ أمر طرد، رحِل منها حوالي ١١٠,٣٨٥ شخصًا (EMILY 2021)

تشير الإحصاءات إلى أن تطبيق قوانين الهجرة الأوروبية، وخاصةً تلك المتعلقة بالهجرة غير النظامية، يسفر عن نتائج متباينة في عام ٢٠٢٤، ظل عدد طالبي اللجوء لأول مرة عند حوالي ٩١٢ ألف طالب، بانخفاض قدره ١٣٪ عن العام الذي يسبقه. ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى زيادة تطبيق القوانين، مثل لائحة مرافق الملاحقة القضائية، التي شهدت ارتفاعا في عدد طلبات الملاحقة الجزئية (ابو طالب ٢٠٢٤)

على الرغم من أن قوانين الترحيل تعد اداة مهمة لمعالجة الهجرة غير النظامية، إلا أن تطبيقها لا يزال يواجه بعض المشاكل.

٢- اتفاقيات إعادة القبول والمحاكمة

تركز السياسة الأوروبية على آليتين رئيسيتين: اتفاقيات القبول ومحاكم الهجرة، التي خضعت بدورها لإصلاحات جوهرية. اتفاقيات إعادة القبول الأداة الرئيسية لسياسة الهجرة الأوروبية، وتهدف إلى إعادة المهاجرين الذين لا يحق لهم البقاء في أوروبا إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان المقصد. تبرم هذه الاتفاقيات بشكل رئيسي مع دول غرب إفريقيا، مثل تونس والمغرب وليبيا ومصر، وهي نقاط عبور مهمة. كما وقعت اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى في الشرق الأوسط. تلزم هذه الاتفاقيات الدول الشريكة باستعادة مواطنيها المقيمين بشكل قانوني في أوروبا، وفي بعض الحالات، استعادة مواطني دول أخرى مروا عبر أراضيها. وتقدم أوروبا أحيانا لهذه الدول حوافز إضافية، مثل إجراءات تأشيرة مبسطة أو دعم مالي. أثارت هذه الاتفاقيات جدلاً واسعاً، إذ جادل البعض بأنها تتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي للاجئين، بينما يراها الاتحاد الأوروبي ضرورية لإدارة أزمة

اللاجئين. في الوقت نفسه، تخضع أحكام اللاجئين في أوروبا للقانون الوطني، وتتأثر بالقانون الأوروبي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويخضع المهاجرون غير الشرعيين، وخاصة أولئك الذين لا يستطيعون إثبات وضعهم كلاجئين، لإجراءات قانونية قد تؤدي إلى الترحيل. وقد تعرضت بعض الدول الأوروبية لانتقادات من منظمات حقوق الإنسان بسبب ظروف احتجازها وممارسات الإعادة القسرية. كما تعرض التعاون الأوروبي مع دول مضطربة مثل ليبيا لانتقادات شديدة، حيث اتهم الاتحاد الأوروبي بـ"المساعدة والتحريض" على هجمات على المهاجرين في مراكز الاحتجاز الليبية (MAIRI 2023) .

في أعقاب أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تغيير سياسته من خلال "اتفاقية أوروبية جديدة بشأن استقبال وقبول اللاجئين"، تهدف إلى تعزيز الضوابط الأجنبية، ووضع إجراءات لمنح وضع اللاجئ، ومعالجة طلبات اللجوء المرفوضة بين الدول الأعضاء، و"اتفاقية جمركية واتفاقية خارجية" حيث أصبحت سياسة الهجرة الأوروبية أكثر تقييدا منذ عام ٢٠١٤، مع التركيز على إدارة شؤون المهاجرين مع الدول العربية، وخاصةً في شمال أفريقيا. وبينما تسعى أوروبا إلى اتفاقيات انضمام كوسيلة للنمو، لا تزال هذه السياسات مثيرة للجدل بشدة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي (رزق ٢٠٢١)

بناء على بيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ووكالة الاتحاد الأوروبي للهجرة، لا يمكن تقديم إحصاءات دقيقة حول هذا الموضوع، على الرغم من أن الأرقام غالبًا ما تكون متغيرة وتختلف من مكان لآخر: بعد عام ٢٠١٤، وخاصةً في عامي ٢٠١٥

و٢٠١٦، بلغ عدد اللاجئين الذين دخلوا أوروبا ذروته. في عام ٢٠١٥ وحده، تم تلقي أكثر من ١,٣ مليون طلب لجوء في دول الاتحاد الأوروبي، معظمهم من اللاجئين السوريين والعراقيين والأفغان. في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، زادت طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٨% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى حوالي ٥١٩,٠٠٠ طلب. أعلنت ثلاث دول عربية عن أسماءها في قائمة الطلبات خلال هذه الفترة (يوسف ٢٠٢٤)

شكل السوريون أكبر مجموعة لاجئين في أوروبا في نهاية عام ٢٠٢٢، استقبلت ألمانيا وحدها ما يقرب من مليوني لاجئ، معظمهم من أوكرانيا والجمهورية العربية السورية.

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، لقي أكثر من ٢٩ ألف شخص حتفهم على طريق الهجرة إلى أوروبا منذ عام ٢٠١٤بسبب خطورة الطرق التي يسلكوها للوصول الى وجهتهم نحو أوروبا، ويظل وسط البحر الأبيض المتوسط أخطر طريق للهجرة، حيث لقي ٢٨٢١ مهاجرا ولاجئا حتفهم أثناء محاولتهم الوصول إلى إيطاليا أو مالطا عبر ليبيا وتونس ، كما سجلت أكثر من ١٥٠٠ حالة وفاة على طريق المحيط الأطلسي من غرب إفريقيا إلى جزر الكناري الإسبانية كما زادت الوفيات في مناطق حدودية أوروبية أخرى، مثل اليونان والبلقان (الشريف ٢٠٢٢) .

على الرغم من أن الاتفاقيات تعد حجر الزاوية في سياسة الهجرة الأوروبية. مثال على الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: بعد اتفاق لإعادة جميع المهاجرين غير النظاميين القادمين من الجزر اليونانية، تراوح معدل الاعتراف بطلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي بين ٣٠% و٤٠%. صنفت المفوضية الأوروبية بعض الدول

على أنها "آمنة"، مما يقلل من احتمال منح مواطنيها اللجوء. تشمل هذه القائمة دولا عربية مثل المغرب وتونس ومصر، التي تمنح ما لا يقل عن ٢٠% من مواطنيها حق اللجوء (الشريف ٢٠٢٢)

ثانيا : الإجراءات الأمنية

تتعامل أوروبا مع قضية الهجرة، وخاصةً الهجرة غير النظامية من منظور أمني إذ تعتبرها تهديدا محتملًا للأمن الداخلي. وقد أدى هذا المنظور إلى اتخاذ عدد من التدابير والسياسات الأمنية، مثل ضبط الحدود، لا سيما من خلال تحسين المراقبة البرية والبحرية، وتعزيز دور وكالة فرونتكس، وإنشاء مراكز احتجاز لمعالجة طلبات اللجوء. بالإضافة إلى جهود مكافحة شبكات تهريب البشر، تعتمد أوروبا أيضا على التعاون مع دول المنشأ والعبور، من خلال اتفاقيات مع دول مثل تونس ومصر، لوقف تدفق المهاجرين (CHEN 2022)

على المستوى الوطني، أجرت الدول الأوروبية تغييرات قانونية وسياسية، مثل اعتماد اتفاقية جديدة بشأن الهجرة واللجوء لتسريع الإجراءات وإلغائها، وإصلاح منطقة شنغن لزيادة عمليات التفتيش، وتقليص المزايا الاجتماعية الممنوحة للمهاجرين للحد من "عوامل الجذب". وقد دفعت بهذه التدابير دوافع متنوعة، منها المخاوف من تصاعد العنف والجريمة، والمخاوف بشأن التنوع الاجتماعي والثقافي. فبينما يرى البعض أن هذه التدابير ضرورية لحماية الأمن القومي، يراها آخرون انتهاكات لحقوق الإنسان وتغذية لكراهية الإسلام والعنصرية (جمال ٢٠٢٣) .

تظهر الأرقام الرسمية من مصادر مثل يوروستات وفرونتكس زيادة في التدابير الأمنية الأوروبية المتعلقة بالهجرة، مما يعكس نهجا أكثر تقييدا في ضبط الهجرة.

في عام ٢٠٢٤، صدر ٤٥٣,٣٨٠ أمر طرد من دول الاتحاد الأوروبي، وكانت فرنسا وألمانيا وإسبانيا هي الأكثر عددا. وعلى وجه الخصوص، تتصدر الجزائر والمغرب وسوريا قائمة الدول التي تواجه لاجئين عربًا. بالإضافة إلى عمليات الاحتجاز، سُمح لـ ١٢٣,٦٥٥ شخصًا بدخول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في العام نفسه، معظمهم عبر الحدود البرية. كما سجل ٩١٨,٩٢٥ مهاجرًا غير شرعي، وكانت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا على رأس قائمة الدول التي شهدت حالات مماثلة (عطية ٢٠٢١) .

وقد استكملت هذه التدابير بتغييرات في السياسات الوطنية، مثل إنشاء أسوار حدودية مؤقتة مع دول مثل النمسا وألمانيا في منطقة شنغن، وزيادة التعاون الأمني مع دول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مع تمويل كبير للأسوار الحدودية. وتظهر هذه المبادئ التوجيهية والسياسات بوضوح نهجاً واضحاً بشكل متزايد لإدارة الهجرة وتطبيق الاستراتيجيات الأوروبية المعدة لهذا الغرض مما يضمن أن يكون المهاجرون من المنطقة العربية في قلب هذا الهدف (REBECCA 2024) ومن اهم هذه الأهداف والسياسات:

أ- الرقابة على الحدود البحرية والبرية

اتخذت الدول الأوروبية إجراءات صارمة لمراقبة حدودها البرية والبحرية لوقف المهاجرين غير الشرعيين، وتهدف هذه الإجراءات إلى كشف المهاجرين واحتجازهم قبل وصولهم إلى الأراضي الأوروبية.

تعد حدود البحر الأبيض المتوسط نقطة دخول رئيسية للمهاجرين العرب. لذلك اتخذت الدول الأوروبية تدابير صارمة، منها ان تجري فرونتكس (الوكالة الأوروبية

للحدود والملاحة البحرية)، بالتعاون مع خفر السواحل الأوروبي، دوريات مكثفة في المياه الدولية والإقليمية للدول الأعضاء. استخدام التقنيات المتقدمة: تستخدم تقنيات مثل الطائرات بدون طيار والرادارات وأنظمة الاستشعار عن بعد لمراقبة سفن المهاجرين في البحر. كما أُبرمت اتفاقيات مع دول غرب إفريقيا، مثل تونس وليبيا، لمنع قوارب المهاجرين من الوصول إلى شواطئها، وغالبًا ما يتم ذلك بدعم مالي وتدريب للقوات المحلية (فارس ٢٠٢٤)

تُشدد بعض الدول الأوروبية، مثل اليونان وبلغاريا، حدودها البرية مع تركيا، وهي وجهة رئيسية للمهاجرين. اما فيما يخص الإجراءات المقبولة التي اتخذتها الدول الأوروبية هي بناء الجدران والحواجز الحدودية حيث قامت بعض الدول، مثل المجر وبولندا، ببناء جدران حدودية عالية مزودة بأسلاك شائكة لمنع المهاجرين من الدخول (غالي ٢٠٢٢) وايضا يتم نشر أعداد كبيرة من حرس الحدود والجنود لتعزيز مراقبة الحدود وضبطها، تستخدم الكاميرات الحرارية وأنظمة الكشف الإلكترونية لرصد الحركة على طول الحدود، وخاصة ليلا. تهدف هذه الإجراءات إلى الحد بشكل كبير من تدفق المهاجرين غير النظاميين، بحراً وبراً، بهدف جعل حدود أوروبا "غير قابلة للعبور".

يعد الحد من المخاطر الأمنية داخل الدول الاوروبية عاملاً رئيسياً مهم لمعالجة الهجرة حيث تستخدم الأموال الأوروبية لتعزيز قدرات مراقبة الحدود في دول شمال وغرب أفريقيا بوصفها الخط الأول او الأقرب لتصدير المهاجرين، بما في ذلك شبكات المراقبة والطائرات المسيرة وتدريب قوات الأمن. باختصار، تؤكد هذه الإحصائيات أن النهج الأوروبي المتمثل في زيادة الرقابة البحرية والتعاون مع دول

غرب أفريقيا قد أدى إلى زيادة عدد المهاجرين الذين يصلون بنجاح إلى الشواطئ الأوروبية، ولكن على حساب بقاء المهاجرين على قيد الحياة (ناصر ٢٠٢٤) كما موضح في الشكل -١-

رسم ٤-١: المراقبة البحرية للمهاجرين الى اوروبا

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة. (٢٠٢٤). تقرير عن مسارات الهجرة غير النظامية في حوض المتوسط. تم النشر في: تقرير IOM السنوي. ص ١٥.

ومن الجدير بالذكر الى انه في ظل تعاظم التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي، يتشابك ملف الهجرة بشكل وثيق مع مفهومَي الأمن الداخلي

والسيادة الوطنية. هذا التشابك دفع النقاشات الأوروبية بعيداً عن الجوانب الإنسانية للهجرة نحو مقاربات تركز على المراقبة والسيطرة والردع. هذه التحولات في الخطاب السياسي والقانوني قد عززت من صعود الأجندات اليمينية المتطرفة التي تستغل المخاوف المجتمعية لتمرير سياسات أكثر صرامة، وهو ما يفسر الموجة الأخيرة من الدعم الشعبي والنتائج الانتخابية المدوية للأحزاب المناهضة للهجرة في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

المحور الثالث: الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية تجاه الهجرة:

أدت الهجرة العربية المتزايدة في العقود الأخيرة إلى تحول ديموغرافي كبير في أوروبا، وهو أمرٌ أكثر واقعية من كونه ظاهرةً عابرة. تتجذر هذه الهجرة في مجموعة معقدة من العوامل التي تتقاطع بين الدوافع الفردية والجماعية فمن جهة، أجبرت الصراعات السياسية والحروب الأهلية في أماكن مثل سوريا والعراق واليمن آلاف العائلات على البحث عن الأمان والاستقرار. ومن جهةٍ أخرى، تجبر الأزمات الاقتصادية وفرص العمل في دول مثل لبنان ومصر وتونس الشباب على الهجرة بحثًا عن مستقبل أفضل. ولا تقتصر هذه العوامل على العوامل الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضا البحث عن الحريات الأساسية وفرص تعليم أفضل تعكس رغبةً في تحقيق الذات تتجاوز أصولهم (JESSICA 2021)

للتعامل مع موجات الهجرة هذه، اعتمدت الدول الأوروبية تدابير اقتصادية واجتماعية متنوعة، يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

أولا: السياسات الاقتصادية

تُعدّ الهجرة إلى أوروبا ظاهرةً معقدةً ومتعددة الجوانب. وقد استجابت الدول الأوروبية لها بتطبيق سلسلة من التدابير الاقتصادية الهادفة إلى دمج المهاجرين في اقتصاداتها. وتستند هذه السياسات إلى رؤية استراتيجية لتحويل المهاجرين من مستهلكين للخدمات الاجتماعية إلى عناصر فاعلة في الإنتاج والتنمية الاقتصادية، بما يحقق منافع متبادلة للمهاجرين والمجتمعات المضيفة.

تُعتبر هذه البرامج حجر الزاوية في سياسات التكامل الاقتصادي. ففي ألمانيا، ساعد برنامج التكامل والتوظيف (مؤهل التكامل الألماني – IQ) آلاف المهاجرين على الحصول على مؤهلات مهنية معترف بها. ووفقًا للبيانات الرسمية، ساعد البرنامج في إعادة تدريب أكثر من ١٠,٠٠٠ مهاجر في قطاعات مختلفة عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى اندماجهم السريع في سوق العمل (ROBERT 2024)

تشجع العديد من الدول الأوروبية المهاجرين على بدء مشاريعهم الخاصة، مما يُسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد. في السويد، كشفت دراسة أجرتها وكالة التوظيف السويدية أنه على الرغم من أن المهاجرين يشكلون نسبة ضئيلة من السكان، إلا أنهم يُمثلون أكثر من ٢٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة. تُساعد هذه الشركات، التي يقع معظمها في قطاعي الخدمات والتجارة، على سد فجوات السوق وتوفير سلع وخدمات جديدة.

وتقدم الحكومات الأوروبية للمهاجرين الجدد دعما ماليا أوليا لتغطية نفقات السكن والمعيشة. على سبيل المثال، في هولندا، يُمنح المهاجرون الجدد بدلًا شهريًا بموجب قانون الاندماج المدني مقابل التزامهم بحضور دورات اللغة والاندماج. ويُعتبر هذا الدعم استثمارا في رأس المال البشري للمهاجرين (عثمان ٢٠٢١)

على الرغم من أهمية هذه التدابير، يواجه الباحثون تحديات كبيرة في جمع إحصائيات دقيقة وموحدة حول أثرها. يعود ذلك إلى: تعدد مصادر البيانات: تتولى مؤسسات مختلفة في كل دولة مسؤولية جمع البيانات (المعاهد الإحصائية الوطنية، وزارات العمل، المنظمات غير الحكومية) (ANDREW 2023) مما يُصعّب توحيد القياسات. اختلاف التصنيفات: تختلف الدول الأوروبية في تصنيف المهاجرين (اللاجئون، طالبو اللجوء، المهاجرون الاقتصاديون، العمال المؤقتون)، مما يؤثر على دقة الإحصاءات الاقتصادية لكل فئة. بالإضافة إلى التدابير الحكومية، يُساهم المهاجرون العرب بفعالية في الاقتصاد الأوروبي من خلال:

١-سد النقص في العمالة فيعملون في قطاعات رئيسية مثل الرعاية الصحية والزراعة والبناء، والتي تواجه نقصًا محليًا في العمالة.

٢-يُساهم العمال المهاجرون في الدول المضيفة في زيادة عائدات الضرائب،

٣- ودعم أنظمة الرعاية الاجتماعية.

٤-تُعتبر مشاريعهم محركات للنمو الاقتصادي والتنويع. تُظهر هذه التدابير أن الهجرة لم تعد مجرد تحدٍّ أمني أو اجتماعي، بل فرصة اقتصادية يُمكن استغلالها من خلال سياسات مدروسة وفعّالة. ومع ذلك، فإن قياس الأثر الكامل لهذه السياسات والتحديات التي يفرضها التكامل الثقافي والاجتماعي يظل موضوعا للبحث المستمر (فؤاد ٢٠٢٤)

ومن اهم السياسات الاقتصادية الأوروبية:

١- المساعدات المالية والتنموية

بشكل عام، يمكن للمهاجرين العرب الاستفادة من جميع برامج دعم المهاجرين واللاجئين في الدول الأوروبية. تشمل هذه البرامج أنواعًا مختلفة من المساعدة التي تهدف إلى تسهيل عملية الاندماج وإرساء أسس حياة كريمة. المساعدة الإنسانية تُقدمها منظمات غير حكومية دولية مثل الصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتشمل هذه المساعدة السكن المؤقت، والغذاء، والمأوى الطارئ، وغيرها من الاحتياجات الأساسية. برامج الاندماج الحكومية فتُساعد هذه البرامج، الممولة من الحكومات الأوروبية، المهاجرين على الاندماج في المجتمعات الجديدة. تشمل هذه البرامج تدريبًا لغويًا مكثفًا، ودورات تدريبية مهنية للتحضير لسوق العمل، ودعمًا نفسيًا للتغلب على الصدمة الثقافية. في معظم الدول الأوروبية، يمكن للاجئين وطالبي اللجوء الحصول على مساعدة مالية محدودة على شكل "بدل لاجئ" أو "بدل معيشة". تهدف هذه المساعدة إلى تغطية نفقات المعيشة الأساسية مثل الإيجار والطعام والمواصلات، ويختلف مقدارها من بلد إلى آخر ووفقًا للسياسات المحلية (العبد الله ٢٠٢٣)

على الرغم من برامج المساعدة، يواجه المهاجرون العرب في أوروبا مجموعة متنوعة من القضايا المعقدة التي تؤثر على اندماجهم ونجاحهم. ومن أهم هذه التحديات منها الحواجز اللغوية والثقافية (شريف ٢٠٢١) .: تُعدّ اللغة عائقًا رئيسيًا أمام التواصل والاندماج. إضافةً إلى ذلك، قد تؤدي الاختلافات في العادات والقيم الاجتماعية إلى سوء فهم أو الشعور بالاغتراب. يواجه العديد من المهاجرين العرب أشكالًا من التمييز والعنصرية في سوق العمل أو في حياتهم اليومية، الإجراءات القانونية للحصول على الإقامة أو الجنسية معقدة وبطيئة، مما يترك

المهاجرين في حالة من عدم اليقين لفترات طويلة. يُكافح العديد من المهاجرين، حتى الحاصلين على شهادات عليا، للعثور على وظائف تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم، نظرًا لعدم الاعتراف بمؤهلاتهم التعليمية أو خبراتهم المهنية في بلدانهم الأصلية. قد تؤدي تجارب الهجرة، بما في ذلك الانفصال عن الأهل والأصدقاء، ومشاكل الاندماج، إلى ضغوط نفسية ومشاعر اغتراب (سريج،٧٠-٨٠)

١- الاستثمار في بلدان المنشأ

تشكل استثمارات المهاجرين العرب في بلدانهم الأصلية ظاهرة اقتصادية واجتماعية مهمة ومتنامية، وهي تتجاوز مجرد إرسال التحويلات المالية الشخصية. فبجانب دعم أسرهم، يساهم المهاجرون العرب بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لبلدانهم من خلال عدة أشكال من الاستثمار تُعد التحويلات المالية للمهاجرين مصدراً حيوياً للنقد الأجنبي للعديد من الدول العربية، وتتجاوز في بعض الأحيان المساعدات الإنمائية الأجنبية. وتظهر بيانات البنك الدولي أن دولاً مثل مصر والمغرب ولبنان من بين أكبر الدول المتلقية لهذه التحويلات في المنطقة (غالي ٢٠٢٢)

لا يقتصر دور المهاجرين على رأس المال المالي فقط، بل يساهمون أيضاً في "كسب العقول" عبر نقل المعرفة والمهارات والخبرات التي اكتسبوها في بلدان المهجر. يمكن أن يؤثر هذا النقل في تحسين بيئة الأعمال وتطوير قطاعات حيوية في بلادهم. يمكن أن تساهم الاستثمارات المباشرة للمهاجرين في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يدعم النمو الاقتصادي الشامل في بلدانهم (GREEN 2021)

تتنوع استثمارات المهاجرين العرب في بلدانهم الأصلية لتشمل العديد من القطاعات، يُعد شراء الأراضي والعقارات أحد أكثر أشكال الاستثمار شيوعاً، سواء كان ذلك لغرض السكن أو التأجير أو إعادة البيع.يميل العديد من المهاجرين إلى إطلاق مشاريع خاصة بهم في بلدانهم الأصلية، مثل المطاعم والمقاهي، أو المتاجر الصغيرة، أو ورش الحرف اليدوية، أو شركات التكنولوجيا الناشئة. يشمل ذلك الاستثمار في مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية (بناء العيادات والمستشفيات الخاصة)، والتعليم (إنشاء المدارس والجامعات)، والسياحة (بناء الفنادق والمنتجعات). تتجه بعض الاستثمارات نحو القطاع الزراعي والصناعي، حيث يتم تأسيس مزارع أو مصانع صغيرة لإنتاج السلع المحلية. يقوم بعض المهاجرين باستثمار مدخراتهم في أسواق الأسهم والسندات المحلية، مما يساهم في تعزيز السيولة المالية ودعم الشركات على الرغم من الإمكانات الكبيرة لاستثمارات المهاجرين، إلا أن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق تدفقها، ومنها تشكل البيروقراطية، والفساد، وعدم استقرار القوانين والأنظمة، وصعوبة الحصول على التراخيص، عوائق رئيسية أمام المستثمرين. قد لا توفر الحكومات في بعض البلدان الحوافز الكافية للمهاجرين لتشجيعهم على الاستثمار، مثل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية (سناء ٢٠٢٢) يتردد بعض المهاجرين في الاستثمار خوفاً من المخاطر السياسية والاقتصادية، وضعف الحماية القانونية لممتلكاتهم

هناك العديد من الأمثلة التي توضح كيف يمكن للمهاجرين أن يحدثوا فرقاً كبيراً في بلدانهم. على سبيل المثال، يساهم المهاجرون المغاربة بشكل فعال في تطوير قطاع العقارات والسياحة في بلادهم، في حين تُعد التحويلات المالية والاستثمارات

للمهاجرين المصريين أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري. وفي سوريا، على الرغم من الظروف الصعبة، تُظهر بعض الاتفاقيات الاستثمارية الكبرى اهتماماً من بعض المغتربين السوريين بدعم المشاريع في بلادهم.

تمثل استثمارات المهاجرين العرب في بلدانهم الأصلية قوة دفع كبيرة للتنمية الاقتصادية. وللاستفادة القصوى من هذه الإمكانات، تحتاج الحكومات في بلدان المنشأ إلى إيجاد بيئة استثمارية مستقرة، وتوفير الحوافز الكافية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الثقة بين المهاجرين ومؤسساتهم الوطنية، مما سيشجعهم على تحويل تحويلاتهم المالية إلى استثمارات ذات قيمة مضافة عالية (ريم ٢٠٢٤)

٢-الاستثمار الأوروبي في الدول العربية، وخاصةً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، دورًا هامًا في حل مشكلة الهجرة. وتسعى البيانات إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر، كالبطالة وضعف الاقتصاد. وتستثمر الدول الأوروبية استثمارات كبيرة ليس فقط لتحقيق منافع اقتصادية، بل كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز الاستقرار والتنمية في بلدان المنشأ، وبالتالي الحد من الهجرة غير الشرعية (الفريدي ٢٠٢١)

الغرض الرئيسي من هذه الاستثمارات هو خلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية، مما يقلل من حاجة الشباب إلى مستقبل أفضل.تهدف هذه المشاريع إلى دعم القطاعات الاقتصادية المهمة كالزراعة والطاقة المتجددة والبنية التحتية من خلال تعزيز الاقتصاد المحلي. يُعد الاستثمار في الاستقرار السياسي والاقتصادي مُقدمةً طبيعية للهجرة غير الرسمية، مما يُخفف من التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الناس عُرضةً للهجرة. أُقيمت شراكات تعاون ثنائية بين

الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، مثل مصر والمغرب وتونس، والتي تُوفر موارد مالية ضخمة لدعم الاقتصاد من خلال التعاون في قضايا الهجرة. تم استثمار العديد من الاستثمارات في التحول إلى الطاقة النظيفة والتقنيات الرقمية، مما ساهم في بناء اقتصاد حديث ومستدام.

يقوم الاتحاد الأوروبي بالعديد من المبادرات المالية الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك: البرنامج الاقتصادي والاستثماري للمنطقة الجنوبية كجزء من استراتيجية أوسع تُعرف باسم "بوابة العالم"، يُقدم الاتحاد الأوروبي تمويلًا كبيرًا (يصل إلى مليارات الدولارات) لتمويل مشاريع في مجالات مثل المياه والطاقة المتجددة والبنية التحتية والنقل. يُقدم هذا الصندوق مساعدة مالية للدول التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين، بهدف تحسين نوعية حياتهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم ودعم مجتمعاتهم.

ثانيا : الإجراءات الاجتماعية

بعد عام ٢٠١٤، شهدت الدول الأوروبية تدفقًا غير مسبوق للمهاجرين واللاجئين، لا سيما من الدول العربية المتضررة من النزاعات. وقد تسبب هذا الوضع في مشاكل خطيرة للحكومات والمجتمعات الأوروبية، مما دفعها إلى تطبيق تدابير اجتماعية واسعة النطاق تهدف إلى دمج هؤلاء الوافدين الجدد في نسيجها الاجتماعي. مثّلت هذه العملية تحديًا وفرصة في آن واحد. فمن جهة، ازداد الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية، ومن جهة أخرى، أدركت الحكومات الأوروبية ضرورة وضع سياسات وبرامج شاملة لضمان اندماج ناجح ومستدام للمهاجرين (الخليلي ٢٠٢٣)

تجاوزت جهود الدمج مجرد توفير الخدمات الأساسية؛ بل شملت تفاصيل أكثر بكثير. ومن أهم ركائز هذه البرامج التثقيف اللغوي والثقافي. وقد وُضعت برامج مكثفة لتعليم لغة البلد المضيف، والتي لا تقتصر على القواعد فحسب، بل تشمل أيضًا المفردات اليومية، لمساعدة المهاجرين على التواصل بفعالية. وتشمل هذه الدروس دروسًا في العادات والقوانين الاجتماعية، بالإضافة إلى التعرّف على حقوق المواطنين ومسؤولياتهم، مثل كيفية التفاعل مع المؤسسات الحكومية والنظام التعليمي والرعاية الصحية (عبد الرحمن ٢٠٢٢)

أدركت الحكومات أهمية التكامل الاقتصادي للتماسك الاجتماعي. ونتيجةً لذلك، أُطلقت برامج تدريب مهني متخصصة لمواءمة مهارات المهاجرين مع احتياجات سوق العمل المحلي. لا تقتصر هذه البرامج على تدريب المهاجرين على مسارات مهنية جديدة، بل تساعدهم أيضًا في الحصول على شهاداتهم التعليمية وبطاقات المهارات الصادرة عن بلدانهم الأصلية. كما عُقدت ورش عمل للبحث عن عمل، لتعليمهم كيفية كتابة السيرة الذاتية، وإجراء المقابلات، والتواصل مع أصحاب العمل. تعرض العديد من المهاجرين واللاجئين لصدمات نفسية نتيجة تجاربهم في الحرب والنزوح. لذلك، أولت العديد من الدول الأوروبية اهتمامًا خاصًا لتوفير خدمات الدعم النفسي. تُقدم استشارات نفسية متخصصة باللغة العربية لتسهيل التواصل مع المتخصصين. كما أُنشئت مراكز مجتمعية لتقديم الدعم الفردي والجماعي، ولمساعدة اللاجئين على بناء شبكات اجتماعية جديدة خارج مجتمعهم (القيسي ٢٠٢٣)

١- برامج الاندماج الاجتماعي للمهاجرين

لتعزيز التفاهم المتبادل والحد من النزاعات، نُظمت العديد من برامج التبادل الثقافي. أقامت بعض المدن فعاليات ثقافية مشتركة تجمع المهاجرين والسكان المحليين، مثل مهرجانات الطعام والمعارض الفنية والأيام المفتوحة. ساعدت هذه التجارب المجتمع المضيف على التعرّف على ثقافة المهاجرين الغنية، وساهمت في الحد من الصور النمطية السلبية.

باختصار، لم تكن استجابة أوروبا لضغوط الهجرة منذ عام ٢٠١٤ تفاعلية. وبالتالي، كانت عملية معقدة ومتعددة الجوانب، تسعى إلى تحقيق تكامل اجتماعي واقتصادي أوسع وأكثر استدامة، على الرغم من التحديات المستمرة والخلافات الداخلية حول أفضل السبل لتحقيق ذلك (مصطفى ٢٠٢٤)

برامج التكامل الاجتماعي في أوروبا هي سياسات حكومية منظمة تهدف إلى دمج المهاجرين، وخاصةً من الدول العربية، في المجتمعات الأوروبية، في أعقاب موجة التكامل الهائلة التي شهدتها جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠١٤. هذه البرامج ليست مجرد ترف، بل هي خطوات استراتيجية لتحقيق أمن اجتماعي واقتصادي مستدام. تتكون هذه البرامج من عدة عناصر رئيسية مترابطة، أولها تعليم اللغة، الذي يُعد حجر الزاوية في عملية التكامل. تقدم معظم الدول الأوروبية دورات لغة مجانية أو مدعومة، تركز على لغة الحياة اليومية ولغة العمل، وفي بعض الحالات، بأجر معيشي متواضع (السعيد ٢٠٢٣)

إلى جانب اللغة، يُولى الاهتمام للتربية المدنية والثقافية. من خلال هذه الدورات، يتعرف المهاجرون على النظام القانوني والسياسي للبلد المضيف وحقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين. تركز هذه الدورات على تفسير القوانين المحلية، مثل قوانين

الأسرة وقوانين المرأة وقوانين العمل، بهدف تقليل الحساسية الثقافية ومنع أوجه عدم المساواة.

لتحقيق التكامل الاقتصادي، الذي يُعد مفتاح التكامل الاجتماعي، توفر برامج التكامل خدمات تعليمية وتدريبًا مهنيًا. تشمل الخدمات تقييم مؤهلات المهاجرين ومؤهلاتهم التعليمية والمهنية، بالإضافة إلى توفير دورات تدريبية للمهارات اللازمة لسوق العمل. كما تُقدم المساعدة في كتابة السيرة الذاتية وإجراء المقابلات لمساعدة المهاجرين على التكيف مع سوق العمل الأوروبي. نظرًا لأن العديد من المهاجرين واللاجئين يعانون من أمراض نفسية، تُقدم بعض البرامج خدمات دعم الصحة النفسية المجتمعية، مثل الاستشارات الفردية والجماعية باللغة العربية. كما يُقدم الدعم الاجتماعي لمساعدتهم على بناء شبكات اجتماعية جديدة والانخراط في حياة المجتمع المحلي.

يُعد تعليم الأطفال والشباب أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح المستدام على المدى الطويل. وينصب التركيز على الإدماج الكامل لأطفال اللاجئين في النظام التعليمي المحلي، إلى جانب توفير الدعم اللغوي وفرص تنمية المهارات. على الرغم من هذه الجهود الكبيرة، تواجه برامج الإدماج العديد من التحديات، لا سيما بالنظر إلى التنوع التعليمي والثقافي للمهاجرين، مما يُصعّب وضع برنامج واحد يناسب الجميع. ويتفاقم هذا الوضع بسبب التحديات البيروقراطية والتمييز الاجتماعي الذي قد يواجهونه، بالإضافة إلى نقص التمويل الكافي للمشاريع. بشكل عام، تُمثل مشاريع الإدماج الاجتماعي الأوروبية محاولة جادة لتحويل تحديات الهجرة إلى فرص للتنوع

والتنمية. ويعتمد نجاحهم على تعاون جميع أصحاب المصلحة، بدءاً من السلطات إلى المجتمعات المحلية واللاجئين (Andrew 2023)

٢- حملات التوعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية

في سياق الاستراتيجيات الأوروبية لمنع الهجرة غير النظامية بعد عام ٢٠١٤، برزت حملات التوعية كإحدى أهم الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تستهدف هذه الحملات بشكل رئيسي الدول العربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتهدف إلى إيصال رسائل واضحة حول مخاطر السفر عبر طرق الهجرة غير النظامية.

تهدف هذه الحملات إلى إيصال رسائل سلبية لتثبيط المهاجرين المحتملين. ومن أهم سماتها: تُسلط هذه الحملات الضوء على المخاطر الجسيمة التي يواجهها المهاجرون أثناء رحلتهم، كالغرق في البحر، والاستغلال من قِبل المهربين، والاتجار بالبشر، والاعتداء.

تُسلط الضوء على صعوبات الحياة في أوروبا. ترسم هذه الحملات صورة قاتمة لحياة المهاجرين غير النظاميين في أوروبا، مُشددةً على صعوبة الحصول على الوظائف والسكن والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى إمكانية الترحيل القسري.

*الترويج للبدائل: تُقدم بعض الحملات معلومات حول محدودية فرص الهجرة القانونية، وتُشجع على العودة الطوعية وبرامج إعادة الإدماج، وتُسلط الضوء على فرص التنمية المحلية في بلدان المنشأ. تصل هذه الحملات إلى جمهورها المستهدف من خلال مجموعة متنوعة من الوسائط، مثل الإعلانات التلفزيونية والإذاعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وورش العمل، والفعاليات الميدانية في

المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية. وغالبًا ما تُنفَّذ بالشراكة مع منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة.

على الرغم من المبالغ الكبيرة والموارد المستثمرة في هذه الحملات، إلا أن الأدلة على فعاليتها محدودة ومتناقضة. ويمكن تلخيص نتائجها على النحو التالي: أظهرت بعض الدراسات أن الحملات نجحت في زيادة الوعي بالمخاطر التي يوجهها المهاجرون المحتملون، إلا أن هذا الوعي لم يؤدِّ إلى تغيير سلوكي أو انخفاض في سلوكيات الهجرة. فبالنسبة للكثيرين، تفوق المخاطر في بلدانهم الأصلية (مثل الحرب والفقر والاضطهاد) بكثير تلك التي يوجهونها في رحلة هجرتهم. المعلومات المضللة: غالبًا ما يشعر المهاجرون المحتملون أن الرسائل التي تقدمها الحملات الأوروبية غير كاملة وغير دقيقة. وغالبًا ما يعتمدون على معلومات من شبكاتهم الاجتماعية وأفراد عائلاتهم الذين زاروا أوروبا. وهذه المعلومات الشخصية أكثر فعالية ومصداقية بالنسبة لهم من الرسائل الرسمية. ركزت معظم الحملات على الجوانب السلبية للهجرة، إلا أن بعض الدراسات أظهرت أن المهاجرين يتجاهلون هذه الرسائل، خاصةً إذا لم يقدموا بدائل حقيقية وملموسة. تكمن المشكلة الأكبر في أن حملات التوعية لا تعالج الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الهجرة. فإذا كان أحدهم يواجه فقرًا مدقعًا أو عنفًا، فإن مجرد إخباره بأن رحلة الهجرة محفوفة بالمخاطر لن يغير قراره؛ بل قد يزيد من يأسه.

بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، موّلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٠٠ حملة توعية، وخصصت أكثر من ٢٣ مليون يورو لهذه الجهود منذ عام

٢٠١٥. وهذا يُظهر أن حملات التوعية أداة سياسية مهمة في استراتيجية الهجرة الأوروبية.

وجدت الأبحاث التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة أن المهاجرين في بعض الدول يدركون بالفعل المخاطر، لكنهم يُبالغون في تقدير فرصهم في الوصول إلى وجهتهم أو العثور على عمل (منصور ٢٠٢٤)

أظهرت بعض الدراسات أن حملات التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية فعالة في رفع مستوى الوعي، ولكنها ليست بنفس الفعالية في تغيير نوايا الهجرة. في المقابل، أظهرت الدراسات نفسها أن تغيير السلوك من خلال التواصل الشفهي والتواصل الشخصي والاجتماعي أكثر فعالية. * التأثير السياسي: وفقًا لبعض التقييمات، تُستخدم هذه الحملات أحيانًا كأداة سياسية لإقناع الجمهور في الدول الأوروبية بأن الحكومات تتخذ إجراءات للسيطرة على الهجرة، بغض النظر عن فعاليتها الفعلية (john 2024)

على الرغم من استثمار أوروبا مبالغ طائلة في حملات التوعية منذ عام ٢٠١٤، إلا أن البيانات التي تقيس أثرها المباشر على الحد من الهجرة غير النظامية شحيحة ومتضاربة. تشير الأدلة المتاحة إلى أن هذه الحملات قد تزيد الوعي بالمخاطر، لكنها غالبًا ما تفشل في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة أو تغيير سلوك المهاجرين.

في أوروبا، يمكن اعتبار حملات التوعية جزءًا من استراتيجية شاملة للحد من الهجرة، لكنها لا يمكن أن تكون حلاً جذريًا أو فعالًا بمفردها. لا تزال بحاجة إلى

دمجها مع سياسات أوسع نطاقًا لمعالجة دوافع الهجرة، بما في ذلك الدعم الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية، وتوفير مسارات هجرة قانونية وآمنة.

الخاتمة:

إن نتائج الاستراتيجيات الأوروبية للحد من الهجرة العربية معقدة ومتناقضة، ولا يمكن اعتبارها ناجحة تمامًا. هذه الاستراتيجيات، التي تركز بشكل رئيسي على "حماية الهجرة" والتعاون مع دول المنشأ والعبور، أسفرت عن نتائج متباينة، بعضها إيجابي من منظور أوروبي، وبعضها سلبي وله عواقب إنسانية وخيمة.

تُعد سياسات تشديد الرقابة على الحدود من أهم الاستراتيجيات الأوروبية، وقد أدت إلى زيادة في عدد القتلى: إذ أجبرت الضوابط الحدودية الصارمة المهاجرين على سلوك طرق أكثر خطورة واللجوء إلى المهربين، مما أدى إلى غرق أعداد كبيرة منهم في البحر الأبيض المتوسط. كما ازدادت جرائم التهريب، وسمحت صعوبة الدخول القانوني إلى أوروبا بازدهار شبكات الاتجار بالبشر، التي أصبحت مربحة وخطيرة بشكل متزايد. وتزايدت التوترات بين الدول الأعضاء: إذ أدت الاختلافات في سياسات الدول الأوروبية بشأن التعامل مع المهاجرين إلى توترات خطيرة، لا سيما بين الدول الواقعة على الحدود الخارجية (مثل اليونان وإيطاليا) ودول أوروبا الوسطى ، ختاما يمكننا القول ان الهجرة العربية اثرت وبشكل واضح في انظمة الدول الاوروبية وما يؤكد ذلك طبيعة الاجراءات التي اتخذتها والاستراتيجيات التي اعتمدتها الانظمة الأوروبية في مواجهة تحدي الهجرة من خلال أمننة الهجرة وجعلها موضوع امني سياسي على الرغم من ان سببه اقتصادي اجتماعي بالدرجة

الاساس حيث تم استخدام وصرف الكثير من الاموال في تنفيذ إستراتيجيات وبرامج عديدة في محاولة للسيطرة على خطر الهجرة على الامن الاوروبي وتفعيل وكالات خاصة لذلك ، خصوصا بعدما ظهرت عدة انقسامات في المجتمعات الاوروبية بين مؤيد ومرحب لهذه الهجرة من جانب حقوق حماية الانسان وحفظ كرامته ومبادئ العدالة والمساواة و بين معارض ومناهض لتلك الهجرة التي قوبلت وبشكل واضح وصريح من قبل الاحزاب اليمينية المتطرفة .

المصادر باللغة العربية :

١- زين، حسن . ٢٠٢٢ . " الهجرة القسرية من الدول العربية المتأثرة بالإرهاب إلى أوروبا: دراسة تحليلية ". *المجلة الدولية للدراسات الأمنية*. قطر .

٢- سلمان ، منصور . " تأثير التحولات الاقتصادية على الهجرة من الجزائر " . *مجلة الدراسات الاقتصادية*. الجزائر.

٣- ياسين، طه . ٢٠٢٤. " الفشل السياسي في الدول العربية كدافع رئيسي للهجرة إلى أوروبا " . *مجلة المستقبل العربي*. مصر .

٤- محمد، احمد . ٢٠٢٣ . " الدوافع الأمنية للهجرة غير الشرعية من المشرق العربي إلى أوروبا " . *مجلة دراسات الهجرة*. مصر .

٥- فاطى، علي . ٢٠٢٢ . " تأثير الصراعات الإقليمية على تدفق المهاجرين العرب نحو أوروبا " . *المجلة العربية للعلوم السياسية*. لبنان .

٦- محمود ، سارة . ٢٠٢٤. " الأمن الإنساني ودوافعه في الهجرة العربية المعاصرة إلى القارة الأوروبية ". *حوليات العلوم الاجتماعية*. الاردن .

٧- زين، حسن . ٢٠٢٢ . " الهجرة القسرية من الدول العربية المتأثرة بالإرهاب إلى أوروبا: دراسة تحليلية " . *المجلة الدولية للدراسات الأمنية*. قطر .

٨- بن جماعة ، محمد . ٢٠٠٩ . التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد. ورقة مقدمة لمؤتمر للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكرى المفاهيم والتحديات . الرياض- جامعة الملك سعود.

٩- الشريف ، رنا . ٢٠٢٢ . " الأبعاد الأمنية والسياسية لأزمة اللاجئين الفلسطينيين وسبل الهجرة إلى أوروبا " . *مجلة دراسات اللاجئين*.

١٠- إبراهيم، نور . ٢٠٢٣ . " تداعيات التهديدات الأمنية على قرار الهجرة لدى الشباب العربي " . مجلة البحوث الأمنية. الامارات العربية المتحدة .

١١- عبد الله، خالد . ٢٠٢١. " دور النزاعات المسلحة في تفاقم أزمة الهجرة العربية الأوروبية " . *مجلة الفكر الاستراتيجي*.

١٢- حسن، زينب . ٢٠٢٢ . " الهجرة القسرية من الدول العربية المتأثرة بالإرهاب إلى أوروبا: دراسة تحليلية ". *المجلة الدولية للدراسات الأمنية*. قطر .

١٣- سعيد، ابو طالب . ٢٠٢٤ . " الاستبداد السياسي والأمن القومي: أسباب كامنة وراء هجرة النخب العربية " . *مجلة الديمقراطية والتنمية*.

١٤- رزق، منى . ٢٠٢١. " تأثير الفساد السياسي على تدهور الأوضاع الأمنية والهجرة في الدول العربية ". *مجلة مكافحة الفساد*.

١٥- يوسف، امين . ٢٠٢٤. " الأمن الغذائي والمائي في الدول العربية وعلاقته بدوافع الهجرة " . *مجلة التنمية المستدامة*.

١٦- الشريف ، رنا . ٢٠٢٢ . " الأبعاد الأمنية والسياسية لأزمة اللاجئين الفلسطينيين وسبل الهجرة إلى أوروبا " . *مجلة دراسات اللاجئين*.

١٧-

١٨- جمال، فريد . ٢٠٢٣. " الجريمة المنظمة العابرة للحدود ودورها في تسهيل الهجرة غير الشرعية من الدول العربية " . *مجلة مكافحة الجريمة*.

١٩- عطية ، سمير . ٢٠٢١. " آليات صنع القرار السياسي في الدول العربية وتأثيرها على تدفقات الهجرة" . *مجلة العلوم السياسية التطبيقية*. مصر .

٢٠- فارس، زيدان . ٢٠٢٤ . " الحوكمة الرشيدة كعامل محفز للهجرة أو مانع لها: دراسة حالة الدول العربية " . *مجلة الحوكمة والتنمية*. الاردن .

٢١- غالي ، هدى . ٢٠٢٢ . " الهجرة من مناطق الصراع في سوريا والعراق: دوافع سياسية وأمنية " . *مجلة الدراسات السورية*.

٢٢- ناصر، ليلى . ٢٠٢٤ . " تحديات الأمن الإقليمي ودورها في دفع الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا " . *مجلة الدراسات الإفريقية*.

٢٣- عثمان ، سارة . ٢٠٢١. "تأثير الصدمات الاقتصادية على دوافع الهجرة من فلسطين." *مجلة الدراسات الفلسطينية*، ٢٠٢١. فلسطين .

٢٤- فؤاد، نادية . ٢٠٢٤. "التعليم والتدريب ودورهما في تشكيل دوافع الهجرة الاقتصادية." *مجلة التنمية البشرية*. مصر .

٢٥- العبد الله،مريم . ٢٠٢٣. "تأثير التضخم وارتفاع الأسعار على دوافع الهجرة الاقتصادية." *مجلة القضايا الاقتصادية*. الاردن .

٢٦- سريج ، محمود . " الأمن الإنساني ودوافعه في الهجرة العربية المعاصرة إلى القارة الأوروبية " . *حوليات العلوم الاجتماعية*.

٢٧- سناء، جمال . ٢٠٢٢ . "تأثير السياسات الاقتصادية الفاشلة في الدول العربية على تفضيل الهجرة." *مجلة السياسات العامة*. المغرب .

٢٨- ريم، نصر . ٢٠٢٤. "التحويلات المالية للمهاجرين ودورها في تعزيز دوافع الهجرة الاقتصادية." *مجلة الاقتصاد الدولي*. الاردن .

٢٩- خالد، الفريدي . ٢٠٢١. "البحث عن فرص عمل أفضل: الدافع الرئيسي للهجرة الاقتصادية من العراق إلى أوروبا." *مجلة قضايا الهجرة*.

٣٠- الخليلي، يوسف . ٢٠٢٣. "البطالة وتأثيرها في قرارات الشباب العربي للهجرة الاقتصادية." *مجلة دراسات الشباب والهجرة*. الاردن .

٣١- عبد الرحمن، سارة . ٢٠٢٢ . "تأثير التحولات الاقتصادية في الدول العربية على دوافع الهجرة إلى أوروبا." *مجلة الهجرة والتنمية*. لبنان .

٣٢- مصطفى، ايمان . ٢٠٢٤. "دور شبكات المهاجرين في تسهيل الهجرة الاقتصادية." *مجلة الهجرة والاندماج*.

٣٣- منصور، سنا . ٢٠٢٤. " تأثير التحولات الاقتصادية على الهجرة من الجزائر " . *مجلة الدراسات الاقتصادية*. الجزائر .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Zein, Hassan. 2022. “Forced migration from Arab countries affected by terrorism to Europe: An analytical study.” International Journal of Security Studies. Qatar .
2- Salman, Mansour. “The impact of economic transformations on immigration from Algeria.” Journal of Economic Studies. Algeria.
3- Yassin, Taha. 2024. “Political failure in Arab countries as a main motivation for migration to Europe.” Arab Future Magazine. Egypt .
4- Muhammad, Ahmed. 2023. “Security motives for illegal migration from the Arab Levant to Europe.” Journal of Migration Studies. Egypt .
5- Fati, Ali. 2022. “The impact of regional conflicts on the flow of Arab immigrants towards Europe.” Arab Journal of Political Science. Lebanon.
6- Mahmoud, Sarah. 2024. “Human Security and Its Motives in Contemporary Arab Migration to the European Continent.” Annals of the Social Sciences. Jordan .
7- Zein, Hassan. 2022. “Forced migration from Arab countries affected by terrorism to Europe: An analytical study.” International Journal of Security Studies. Qatar .
8- Bin Jamaa, Muhammad. 2009. Multiculturalism and the concept of multidimensional identity. Paper presented at a conference for the First National Conference on Intellectual Security: Concepts and Challenges. Riyadh - King Saud University.
9- Al-Sharif, Rana. 2022. “The security and political dimensions of the Palestinian refugee crisis and ways to migrate to Europe.” Journal of Refugee Studies.

10- Ibrahim, Nour. 2023. “The repercussions of security threats on the decision to immigrate among Arab youth.” Journal of Security Research. United Arab Emirates.
11- Abdullah, Khaled. 2021. “The Role of Armed Conflicts in Exacerbating the Arab-European Migration Crisis.” Strategic Thought Magazine.
12- Hassan, Zainab. 2022. “Forced migration from Arab countries affected by terrorism to Europe: An analytical study.” International Journal of Security Studies. Qatar .
13- Saeed, Abu Talib. 2024. “Political tyranny and national security: underlying reasons for the migration of Arab elites.” Journal of Democracy and Development.
14- Rizk, Mona. 2021. “The Impact of Political Corruption on the Deterioration of Security Conditions and Immigration in Arab Countries.” Anti-Corruption Magazine.
15- Youssef, Amin. 2024. “Food and water security in Arab countries and its relationship to migration drivers.” Sustainable Development Journal.
16- Al-Sharif, Rana. 2022. “The security and political dimensions of the Palestinian refugee crisis and ways to migrate to Europe.” Journal of Refugee Studies.
17- Jamal, Farid. 2023. “Transnational organized crime and its role in facilitating illegal immigration from Arab countries.” Crime fighting magazine.
18- Attia, Samir. 2021. “Political decision-making mechanisms in Arab countries and their impact on migration flows.” Journal of Applied Political Science. Egypt .
19- Fares, Zidane. 2024. “Good governance as a factor motivating or inhibiting migration: a case study of Arab countries.” Governance and Development Journal. Jordan .
20- Ghaly, Hoda. 2022. “Migration from conflict areas in Syria and Iraq: political and security motives.” Journal of Syrian Studies.

21- Nasser, Laila. 2024. “Regional security challenges and their role in driving migration from North Africa to Europe.” Journal of African Studies.
22- Othman, Sarah. 2021. “The Impact of Economic Shocks on Motives for Migration from Palestine.” Journal of Palestine Studies, 2021. Palestine.
23- Fouad, Nadia. 2024. “Education and training and their role in shaping the drivers of economic migration.” Human Development Journal. Egypt .
24- Al-Abdullah, Maryam. 2023. “The Impact of Inflation and Price Rising on the Motives for Economic Migration.” Journal of Economic Issues. Jordan .
25- Sarej, Mahmoud. “Human security and its motives in contemporary Arab migration to the European continent.” Annals of the Social Sciences.
26- Sanaa, Jamal. 2022. “The impact of failed economic policies in Arab countries on preference for immigration.” Public Policy Journal. Morocco .
27- Reem, Nasr. 2024. “Migrant Remittances and their Role in Enhancing Economic Motives for Migration.” Journal of International Economics. Jordan .
28- Khaled, Al-Faridi. 2021. “The Search for Better Job Opportunities: The Main Motivation for Economic Migration from Iraq to Europe.” Journal of Immigration Issues.
29- Al-Khalili, Youssef. 2023. “Unemployment and its impact on Arab youth’s economic migration decisions.” Journal of Youth and Migration Studies. Jordan .
30- Abdel Rahman, Sarah. 2022. “The impact of economic transformations in Arab countries on the motivations for migration to Europe.” Journal of Migration and Development. Lebanon.
31- Mustafa, Iman. 2024. “The Role of Migrant Networks in Facilitating Economic Migration.” Journal of Immigration and Integration.

32- Mansour, Sana. 2024. “The Impact of Economic Transformations on Immigration from Algeria.” Journal of Economic Studies. Algeria .